

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث هي أصل في بابها وإعلال زيادات المتن عند أصحاب السنن

قراءة نقدية تطبيقية من خلال زوائد السنن على الصحيحين

إعداد الباحثة: نورة بنت صالح بن محمد النفجان

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، وأتم به النعمة رحمة للعالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علوم الحديث النبوي وتتبع مناهج النقاد المتقدمين تُعدّان من أجلّ العلوم وأشرفها؛ إذ بها يُحفظ الدين، وتُميّز المقبولات من المردودات من المرويات. وتكتسب المقارنة المنهجية بين صنيع الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما وبين ما ورد في كتب السنن أهمية استثنائية في تحرير الدلالات النقدية للإعراض والتخريج.

ويعالج هذا البحث مسألتين من أدقّ المسائل النقدية الواردة في مقدمة كتاب (زوائد السنن على الصحيحين) للشيخ الدكتور وليد الحمدان -وفقه الله-، وذلك وفق منهجية البحث العلمي المحكم المؤصل.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتمثل مشكلة البحث في التباس الفهم لدى بعض الدارسين حول دلالة إعراض الإمامين البخاري ومسلم عن تخريج أحاديث هي أصول في أبوابها، أو إعراضهما عن زيادات متنية واردة في روايات أصحاب السنن لنفس الحديث الذي أخرجوا أصله؛ فهل يلزم من إعراضهما دائماً إعلال الحديث أو الزيادة، أم أن ذلك يخضع لقرائن واجتهادات نقدية وشروط خاصة؟ وينبثق عن هذه المشكلة الأسئلة العلمية التالية:

١. ما دلالة ترك الشيخين لإخراج الأحاديث التي هي أصل في بابها؟
٢. هل التزم الشيخان استيعاب كل الحديث الصحيح، أم كان مقصدهما الانتقاء والاختصار؟
٣. ما الضوابط التي تفصل بين الحديث المتروك لعله قاذحة والمتروك لعدم استيفاء شرطهما الخاص؟

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

٤. كيف يتعامل النقاد مع الزيادات المتننية التي أعرض عنها الشيخان في أصل الحديث؟

٥. ما التطبيقات الحديثية التي تؤكد رعاية المحدثين لنقد المتن وقراءته؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذا البحث في تأصيل قواعد النقد الحديثي المتقدم وبيان دقة منهج البخاري ومسلم في الانتقاء والإعلال، وفي دحض ما يُشاع من دعوى إهمال المحدثين لنقد المتن أو تعارض تصحيح المتأخرين مع نقد المتقدمين، فضلاً عن قيمته التطبيقية في تدريب الباحثين على التنقير عن العلل الخفية والتمييز بين ما يُشترط له الشرط الخاص للشيخين وما يكتفى فيه بأصل الصحة.

وتبعاً لذلك يهدف البحث إلى: تحرير القول في دلالة إعراض الشيخين عن الأحاديث التي تُعد أصلاً في بابها؛ وإبراز مقصدهما في الانتقاء دون التزام الاستيعاب الشامل للصحيح؛ وتحديد القرائن التي يُحكم بموجبها على الزيادة المتننية بالشذوذ أو الوهم؛ وتقديم تطبيقات حديثية عملية من واقع الصحيحين والسنن كحديث الاستحاضة وحديث الاعتكاف؛ وجمع أقوال أئمة النقد المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة ضمن دراسة موثقة.

منهج البحث وإجراءاته:

يعتمد البحث على التكامل بين المنهج الاستقرائي في تتبع نصوص الأئمة النقاد كابن رجب والحاكم وابن عبد البر وابن تيمية وابن حجر، والمنهج التحليلي النقدي في دراسة الأسانيد والزيادات المتننية والوقوف على عللها القادحة وغير القادحة، والمنهج المقارن بين صنيع المتقدمين والمتأخرين في قبول زيادة الثقة ودلالة الإعراض. وتقوم إجراءاته على تخريج النصوص من مصادرها الأصلية، ودراسة الأسانيد والزيادات مقارنة بالصحيحين، وصياغة القواعد المنهجية وإبرازها في جداول موجزة في نهاية كل مبحث.

خطة البحث:

المقدمة: وتحتوي على الإطار المنهجي للبحث (المشكلة، الأهمية والأهداف، المنهج، الخطة).

المبحث الأول: الأحاديث التي لم يخرجها الشيخان وهي أصل في بابها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال الأئمة النقاد في دلالة ترك الحديث الذي هو أصل في الباب

المطلب الثاني: تحرير الأقوال وتوضيح منهج الشيخين

المطلب الثالث: الضوابط والنتائج المستفادة في المسألة الأولى

المبحث الثاني: الأحاديث التي أخرج الشيخان أصولها وأعرضا عن زيادة متنها في السنن، وفيه

ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الدلالة النقدية لإعراض الشيخين عن زيادة في المتن

المطلب الثاني: الأمثلة والنماذج التطبيقية الحديثية

المطلب الثالث: الضوابط والقيود المنهجية في قبول الزيادة أو ردها

الخاتمة: أهم النتائج وأبرز التوصيات على الدراسة.

الفهارس: ثبت المصادر والمراجع الأصيلة والمعاصرة.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

المبحث الأول: الأحاديث التي لم يخرجها الشيخان وهي أصل في بابها

المطلب الأول: أقوال الأئمة النقاد في دلالة ترك الحديث الذي هو أصل في الباب:

حظيت الأحاديث التي تُعد أصلاً في بابها ولم يخرجها الشيخان (البخاري ومسلم) بعناية خاصة لدى نقاد الحديث. وفي هذا الصدد يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي:

«فقلَّ حديثٌ تركاه إلا وله علةٌ خفية؛ لكن لعزة من يعرف العلل كمعرفتهما وينقده، وكونه لا يتهياً الواحد منهم إلا في الأعصار المتباعدة: صار الأمر في ذلك إلى الاعتماد على كتابيهما، والثوق بهما والرجوع إليهما، ثم بعدهما إلى بقية الكتب المشار إليها. ولم يُقبل من أحد بعد ذلك الصحيح والضعيف إلا عمَّن اشْتُهر حذقه ومعرفته بهذا الفن وإطلاعه عليه، وهم قليل جداً»^١

وقرر الإمام الحاكم النيسابوري هذه القاعدة بقوله:

«فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقيير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته»^٢

كما أكد الإمام ابن عبد البر هذا المعنى في مواضع من كتبه، حيث قال:

«إن البخاري ومسلماً إذا اجتمعا على ترك إخراج أصل من الأصول فإنه لا يكون له طريق صحيحة، وإن وجدت فهي معلولة»^٣

وقال في موضع آخر:

^١ ابن رجب الحنبلي، الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة (ضمن مجموع رسائل ابن رجب)، ج: ٢، ص: ٦٢٢.

^٢ الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص: ٦٠.

^٣ ابن حجر العسقلاني، النكت على ابن الصلاح، ج: ١، ص: ٣١٩.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

«وهذا الأصل لم يخرج البخاري ومسلم شيئاً منه وحسبك بذلك ضعفاً، هذا وإن كان لا يُقبل منه فهو يعضد قول ابن الأخرم والله أعلم»^٤

ونقل ابن منده عن محمد بن يعقوب الأخرم قوله:

«سمعت محمد بن يعقوب الأخرم وذكر كلاماً معناه هذا: قل ما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث»^٥

وبيّن الحافظ ابن الصلاح الشافعي التفصيل في ذلك فقال:

«نعم إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده أصلاً في معناه عمدة في بابه ولم يخرج له نظيراً فذلك لا يكون إلا لعله فيه خفيت واطلعا عليها أو التارك له منهما أو لغفلة عرضت والله أعلم»^٦

ووافقه الإمام النووي قائلاً:

«لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابه ولم يخرج له نظيراً ولا ما يقوم مقامه فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة»^٧

المطلب الثاني: تحرير الأقوال وتوضيح منهج الشيخين:

مما هو معلوم ومتقرر عند أهل الفن أن البخاري ومسلماً صرحا بأنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح كله في صحيحيهما، بل ولم يقصدا حصر الصحيح، وإنما قصدا استيعاب أحكام الشريعة وأصولها على سبيل

^٤ ابن حجر العسقلاني، النكت على ابن الصلاح، ج: ١، ص: ٣١٩.

^٥ ابن منده، شروط الأئمة، ص: ٧٣.

^٦ ابن الصلاح الشافعي، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص: ٩٥.

^٧ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج: ١، ص: ٢٤.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

الانتقاء والجمع لأجود الأسانيد. يؤيد ذلك قول الحافظ ابن حجر العسقلاني عند كلامه على حديث البحر:

«هو الطهور ماؤه، وصححه البخاري فيما حكاه عنه الترمذي، وتعقبه ابن عبد البر بأنه لو كان صحيحاً عنده لأخرجه في صحيحه، وهذا مردود لأنه لم يلتزم الاستيعاب، ثم حكم ابن عبد البر مع ذلك بصحته لتلقي العلماء له بالقبول»^٨

ومع ذلك، فإن جلّ أصول أحكام الشريعة وفروعها مودعة في الصحيحين، ومن أجل ذلك كانت شروطهما لإخراج الحديث في غاية الدقة والمتانة. ونستنتج من هذا الصنيع معالم منهجية رئيسية، أولها الانتقاء والاختصار؛ فقد أخرجوا أجود الأسانيد ومتون الأحكام، وتركوا من الصحيح والحسن والضعيف شيئاً كثيراً في الباب. يقول الإمام البخاري:

«ما أدخلت في هذا الكتاب -يعني جامع الصحيح- إلا ما صح، وتركت من الصحاح حتى لا يطول الكتاب»^٩

ويقول الإمام مسلم:

«ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه»^{١٠}

أما المعلم الثاني فهو دلالة الافتقار إلى الحديث؛ فإعراض الشيخين عن تخريج الحديث في الباب مع افتقار الباب إليه يدل في الأغلب الأعم على أن الحديث معلول، ولا بد فيه من النظر والتنقيب في كلام النقاد ولا سيما المتقدمين. ويؤيد ذلك صنيع الإمام البيهقي في نقده للأحاديث التي لم ترد في الصحيحين، إذ يرى إعراضهما قرينة قوية على الإعلال، ومن ذلك تعليقه على أحاديث الفرق بين بول الغلام والجارية:

^٨ ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ج: ١، ص: ١١٨.

^٩ أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح، ج: ١، ص: ٣٠٩.

^{١٠} مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج: ١، ص: ٣٠٤.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

«والأحاديث المسندة في الفرق بين بول الغلام والجارية في هذا الباب إذا ضم بعضها إلى بعض قويت، وكأنها لم تثبت عند الشافعي رحمه الله حين قال: ولا يتبين لي في بول الصبي والجارية فرق من السنة الثابتة، وإلى مثل ذلك ذهب البخاري ومسلم حيث لم يودعا شيئاً منها في كتابيهما»^{١١}

والمعلم الثالث أعلام المسائل وأمهاات الأبواب؛ فالمسائل العامة التي يحتاجها أكثر الناس وتدور في المناظرات والمصنفات، إذا لم يخرج البخاري ومسلم فيها شيئاً يُقطع بضعف أحاديثها في الغالب. وقد قرر الإمام الزيلعي هذا المبدأ عند كلامه على أحاديث الجهر بالبسملة في الصلاة بقوله:

«لا يقال في دفع ذلك: إنهما لم يلتزما أن يودعا في صحيحيهما كل حديث صحيح، فإن مسألة الجهر بالبسملة من أعلام المسائل ومعضلات الفقه، ومن أكثرها دوراناً في المناظرة وجولاناً في المصنفات؛ وأنا أحلف بالله لو اطلع البخاري على حديث منها موافق بشرطه، أو قريباً من شرطه، لم يخل منه كتابه، ولا كذلك مسلم رحمه الله»^{١٢}

المطلب الثالث: الضوابط والنتائج المستفادة في المسألة الأولى:

تتلخص ضوابط الحكم على دلالة ترك الشيخين للحديث الأصل في الباب مع افتقار الباب إليه فيما يوضحه الجدول التالي:

^{١١} البيهقي، السنن الكبرى، ج: ٢، ص: ٥٨٣.

^{١٢} الزيلعي، نصب الرأية لأحاديث الهداية، ج: ١، ص: ٣٥٥.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

الضابط المنهجي	التوضيح والتفصيل العلمي
عدم التزام الاستيعاب	لم يلتزم الشيخان استيعاب كل حديث صحيح في كتابيهما، بل قصدا الانتقاء وجمع أجود الأسانيد؛ فترك الحديث وحده لا يستلزم ضعفه.
قرينة الافتقار	إذا كان الحديث المتروك أصلاً في بابهِ ومحتاجاً إليه ولم يُخَرَّجْ له نظير، فذلك قرينة قوية - لا قطعية - على وجود علة خفية فيه.
أعلام المسائل	ما كان من أمهات المسائل التي تكثُر الحاجة إليها، فعدم إخراج الشيخين له مع توفر الدواعي لإخراجه أقوى دلالة على ضعفه من غيره.

أبرز النتائج:

١. لم يستوعب الشيخان كل الحديث الصحيح بتصريح منهما، لمقاصد الاختصار والانتقاء والتبويب، وما أخرجاه يُغطي مع ذلك معظم أصول الشريعة وفروعها.
٢. ترك الشيخين لما هو عمدة في بابهِ، مع افتقار الباب إليه أو كونه من أمهات المسائل، قرينة على وجود علة قاذحة تستدعي التنقيح عنها لا حكماً قطعياً بالضعف.
٣. قاعدة ابن رجب (قلّ حديث تركاه إلا وله علة) حكم أغلبي لا مطّرد، احترازاً من إعلال كل ما لم يخرج به الشيخان.
٤. اختلاف نظر الشيخين في التصحيح أمر اجتهادي سائغ؛ فقد يخرج مسلم ما يتركه البخاري والعكس، دون أن يلزم من تفرد أحدهما إعلال الحديث مطلقاً.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

٥. تصريح الشيخين بترك بعض الصحاح لا يعني تضعيفها، كما أوضح مسلم ذلك صراحة في مقدمة صحيحه.



منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

المبحث الثاني: الأحاديث التي أخرج الشيخان أصولها وأعرضا عن زيادة متنها في السنن:

المطلب الأول: الدلالة النقدية لإعراض الشيخين عن زيادة في المتن:

تتعلق هذه المسألة بصنيع الشيخين حين يخرجان أصل الحديث من طريق راوٍ معين، لكنهما يعرضان عن زيادة لفظية وردت في أسانيد أصحاب السنن لنفس الحديث. وهذا الصنيع النقدي الصادر عن جبلين في هذا الفن له غايات ودلالات منهجية؛ إذ يدل في الغالب على أنهما وقفا على علة في هذه الزيادة، سواء كانت شذوذاً أو وهماً أو إدراجاً.

إن علوم الحديث والسنة النبوية علوم بحث ونظر وإعمال للقرائن النقدية، والزيادة المروية في السنن المعروض عنها في الصحيحين غالباً ما تكون مما يُعرف بـ(زيادة الثقة) أو زيادة من هو دون الثقة، ورواة السنن قد يُتَّجَّح لهم وإن لم يبلغوا درجة رجال الصحيحين. وقد استدلل النقاد بإعراض الشيخين عن الزيادات المتنية على ضعف تلك الزيادات وعدم حفظها، ومن المأثور في ذلك تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية:

«ولهذا أعرض البخاري عن روايته، وقد يكون أصل الحديث صحيحاً ويقع في بعض ألفاظه اضطراب، فلا يصلح حينئذ أن يعارض بها ما ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه الذي لم تختلف ألفاظه»^{١٣}

وقال الإمام ابن قيم الجوزية في زاد المعاد، مبيناً وجهاً آخر للنظر في مثل هذه الزيادات:

«فهذه الزيادة في صحتها نظر، وقد ذكر مسلم الحديث بطوله في صحيحه عنه، ولم يذكر هذه الزيادة»^{١٤}

وقرر الحافظ ابن رجب ضابطاً عاماً في قبول الزيادة فقال:

^{١٣} ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج: ٤، ص: ٢٤١.

^{١٤} ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج: ١، ص: ٢٣١.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

«والزيادة في الأخبار لا تُقبل إلا عن الحفاظ الذين لم يكثر عليهم الوهم في حفظهم»^{١٥}

وقد ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه رواية من روى حديث ابن عمر في سؤال جبريل عن شرائع الإسلام وزادوا في المتن ذكر الشرائع وأسقطوا عمر، فقال معللاً:

«هي غير مقبولة؛ لمخالفة من هو أحفظ منهم كسفيان، ولمخالفة أهل البصرة لهم قاطبة... وإنما ذكرها طائفة من المرجئة ليشيدوا بها مذهبهم»

وفي تطبيق آخر، تناول القاضي عياض تحديد ميقات ذات عرق لأهل العراق مرفوعاً فقال:

«انتقده بعضهم وقال: لا يصح من قول النبي، ولم يكن عراق حينئذ، والصحيح أن توقيتها من عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ ولهذا لم يخرج هذه الزيادة البخاري»^{١٦}

وقد وافقه الدارقطني في إعلال هذه الزيادة بقوله: «فيها نظر».

المطلب الثاني: الأمثلة والنماذج التطبيقية الحديثية:

المثال الأول: (حديث الاستحاضة): الحديث المتفق عليه من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن فاطمة بنت أبي حبيش جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لا، إنما ذلك عرق، وليس بحيض، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي - قال: وقال أبي: - ثم توضئي لكل صلاة، حتى يجيء ذلك الوقت»^{١٧}

^{١٥} ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج: ٢، ص: ٦٤٢.

^{١٦} القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج: ٢، ص: ٣٢٥.

^{١٧} أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٥٥ / ٢٢٨)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ١٨٠ / ٣٣٣)، من طريق أبي معاوية؛ والبخاري في «صحيحه» (١/ ٣٠٦ / ٦٨) من طريق مالك، وفي (١/ ٧١ / ٣٢٠) من طريق سفيان بن عيينة، وفي (١/ ٧٢ / ٣٢٥) من طريق أبي أسامة، وفي (١/ ٧٣ / ٣٣١) من

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

قال مسلم عقب تخريجه للحديث: «وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره». وقد أخرج النسائي رواية حماد بن زيد وفيها زيادة (وتوضئي)، وقال معللاً:

«لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث "وتوضئي" غير حماد بن زيد، وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه "وتوضئي"»^{١٨}

فالنسائي أعلّ اللفظة لتفرد حماد ومخالفته للجماعة. ووافقه البيهقي في ذلك حيث قال: «رواه مسلم في الصحيح دون قوله: وتوضئي، وكأنه ضعفه لمخالفته سائر الروايات عن هشام».

المثال الثاني: (حديث الاعتكاف): حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله، ثم اعتكف أزواجه من بعده. أخرج الشيخان صدر الحديث في الصحيح، وأعرضا عن زيادة (والسنة في المعتكف أن لا يخرج...) المروية في السنن؛ وذلك لاختلاف الحفاظ في رفعها ووقفها، وهل هي من قول عائشة أو عروة أو الزهري. قال البيهقي:

«قد قيل إنه من قول عروة، ولذلك لم يخرج البخاري ومسلم هذه الزيادة في الصحيح»^{١٩}

المطلب الثالث: الضوابط والقيود المنهجية في قبول الزيادة أو ردها:

القيد المنهجي	التوضيح والتفصيل العلمي
اشتراط الشرط الخاص	الزيادة التي يمتنع الشيخان عن إخراجها قد تكون صحيحة في نفسها، لكنها لم تبلغ شرطهما الخاص من حيث الدرجة العالية في الضبط والاتصال.

طريق زهير بن معاوية؛ ومسلم في «صحيحه» (١/ ١٨٠ / ٣٣٣) والنسائي في «المجتبى» (٣/ ٢١٧) من طريق حماد بن زيد؛ ومسلم في «صحيحه» (١/ ٣٣٣ / ١٨٠) من طريق وكيع، وجرير، وعبد الله بن نمير، كلهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بنحوه.

^{١٨} النسائي، المجتبى من السنن (السنن الصغرى)، ج: ١، ص: ١٢٣.

^{١٩} البيهقي، السنن الصغرى، ج: ٢، ص: ١٢٨.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

التوضيح والتفصيل العلمي	القيد المنهجي
نوع العلة	إعراض الشيخين قد يكون لعدة قاذحة كالنكارة والوهم والشذوذ، أو لعدة غير قاذحة كالاختلاف السائب في الرفع والوقف أو الإدراج الفقهي.
نقد المتن عند المحدثين	صنيع الشيخين في إعلال الزيادات المتنية والإعراض عنها أكبر شاهد عملي على رعاية المحدثين لنقد المتن وقرائنه، ودحض لدعوى اقتصار المحدثين على نقد الإسناد دون المتن.

وفي هذا المعنى يقول الإمام ابن دقيق العيد:

«وأهل الحديث كثيراً ما يحكمون بذلك باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم هبة نفسانية، أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه»^{٢٠}

أبرز النتائج

١. إعراض الشيخين عن الزيادة المتنية مع تخريج أصل الحديث علامة - في الغالب - على وقوفهما على علة فيها من شذوذ أو وهم أو إدراج.
٢. قد يُخَرَّج لرواة السنن وإن لم يبلغوا درجة رجال الصحيحين، فلا يلزم من ذلك قبول كل ما تفردوا به من زيادة.
٣. صنيع الشيخين في إعلال الزيادات دليل عملي على عناية المحدثين بنقد المتن لا الإسناد وحده، خلافاً لما يُشاع من دعوى إهمالهم لذلك.

^{٢٠} ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص: ٢٥.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

٤. تطبيقاً الاستحاضة والاعتكاف يؤكدان أن تفرد الراوي بالزيادة مع مخالفته للجماعة قرينة إعلال معتبرة عند أئمة النقد كالنسائي والبيهقي.

٥. الحكم على الزيادة يقوم على استقراء القرائن مجتمعة لا على مجرد عدم التخريج، وهو ما يعكس دقة المنهج النقدي عند المتقدمين.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج البحث:

بعد دراسة هاتين المسألتين النقديتين في مقدمة كتاب (زوائد السنن على الصحيحين) وتبّع أقوال أئمة النقد، خلصت الدراسة إلى النتائج العلمية التالية:

١. يمثل منهج الإمامين البخاري ومسلم الذروة في علوم الحديث والنقد وإعلال المتن والأسانيد.
٢. إعراض الشيخين عن الحديث الذي هو أصل في بابه، أو عن الزيادة المتنية، يُشكل قرينة نقدية قوية تستدعي البحث والتنقيب عن العلة، ولا يُحكم بضعف كل متروك مطلقاً دون النظر في القرائن وشروط الأئمة.
٣. تحتم دراسة الحديث الجمع بين الإسناد والمتن وعدم الفصل بينهما، وقد أثبتت الدراسة إعمال المحدثين لنقد المتن وقرائن الشذوذ والإنكار.
٤. اختلاف الأئمة في تصحيح الأحاديث والزيادات وتخريجها أمر اجتهادي سائغ مبني على اختلاف شروطهم والقرائن الترجيحية عندهم.

ثانياً: التوصيات:

١. إجراء دراسات مماثلة على بقية زوائد السنن الأربعة على الصحيحين، توسعاً في تطبيقات هذه القاعدة النقدية.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

٢. أفراد القرائن النقدية المتعلقة بالمتن بمصنفات مستقلة تجمع شتاتها من كتب العلل والأطراف والزوائد.

٣. تضمين مقررات علوم الحديث في الدراسات العليا نماذج تطبيقية من منهج الشيخين في الانتقاء والإعلال.

٤. عقد دراسات مقارنة موسعة بين منهج المتقدمين والمتأخرين في قبول زيادة الثقة ودلالة الإعراض.



ثبت المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر الأصلية الواردة في الحواشي والتخريج

١. مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تح: أبو مصعب طلعت الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ)، تح: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف - المغرب.
٣. معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تح: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٤. النكت على كتاب ابن الصلاح: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى.
٥. شروط الأئمة الستة وشروط الأئمة الخمسة: ابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ) وأبو بكر الحازمي (ت ٥٨٤هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٥هـ.
٦. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط: تقي الدين ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تح: موفق عبد الله، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
٧. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
٨. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
٩. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تح: أبو لبابة حسين، دار اللواء - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٠. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

١١. السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.
١٢. نصب الراية لأحاديث الهداية: جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تح: محمد عوامة، مؤسسة الريان / دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٣. المستدرک على الصحيحين: الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
١٤. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي: أبو عثمان سعيد بن عمرو البرذعي (ت ٢٩٢هـ)، تح: أبو عمر الأزهری، الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
١٥. مجموع الفتاوى: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تح: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد - المدينة المنورة، ١٤١٦هـ.
١٦. زاد المعاد في هدي خير العباد: ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرئؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة ٢٧، ١٤١٥هـ.
١٧. شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تح: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٨. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: القاضي عياض بن موسى السبتي (ت ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة - تونس / دار التراث - القاهرة.
١٩. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تح: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٢٠. المجتبى من السنن (السنن الصغرى): أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
٢١. معرفة السنن والآثار والسنن الصغرى: البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تح: عبد المعطي قلعي، جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي / دار قتيبة.

منهج البخاري ومسلم في ترك أحاديث الأصول وإعلال زيادات المتن

٢٢. الاقتراح في بيان الاصطلاح: ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، تح: قحطان الدوري، دار العلوم - عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

ثانياً: المراجع المعاصرة

٢٣. منهج الإمام البخاري في الحديث المعلوم في الجامع الصحيح: سعيد بن عبد القادر باشنفر.

٢٤. الزيادات الشاذة في حديث الثقات: سعيد بن عبد القادر باشنفر.

٢٥. إعراض البخاري عن الحديث الأصل في الباب في الجامع الصحيح: محمد رايق خليل، إشراف أ.د. أمين محمد القضاة.

